



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

الفقر في لبنان: حلول مستعجلة لأزمة بنيوية

أولاً: الخلفية

يعتبر القضاء على الفقر هاجساً عالمياً، ويتجلى في كونه الهدف الأول من الأهداف الألفية الثمانية التي تسعى الأمم المتحدة للقضاء عليها أو الحد منها. تشكل هذه الأهداف - كخفض الفقر المدقع بمقدار النصف، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتوفير التعليم الأساسي للجميع- تحديات تقف في وجه الحكومات المختلفة التي تسعى إلى مواجهتها ومحاولة التخلص من تبعاتها في موعد محدد هو كان عام ٢٠١٥. وقد شكلت هذه الأهداف مشروعاً اتفقت عليه بلدان العالم جميعها بالإضافة إلى مؤسسات العالم الإنمائية الرئيسية جميعها. وقد استقطبت هذه الأهداف جهوداً غير مسبوقه لتلبية احتياجات أشد سكان العالم فقراً (UN, ٢٠١٧). لكن كما هو ملاحظ بأن تحقيق هذه الوعود صعب المنال وقد تجاوز المدد الزمنية المقترحة (أي ٢٠١٥) من قبل هيئات الأمم المتحدة ومختلف حكومات العالم على السواء، كما هو وارد أعلاه.

والفقر كهدف من أهداف الألفية المستعصية على الحل، يدعونا إلى إلقاء الضوء على أسبابه وعلى نتائجه الثقيلة على الشرائح الفقيرة في لبنان.

تعرض هذه الورقة تعريفات متنوعة للفقر، ومن ثم تستعرض واقع الفقر في لبنان، على أن تقدم بعض من مسبباته، إلى أن تخلص إلى الحلول المقترحة من قبل الحكومات اللبنانية لعلاج هذه الآفة.

ثانياً: التعريفات المختلفة

تعددت وتنوعت تعريفات الفقر واختلفت بحسب وجهات نظر الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة الصعبة والمعقدة والتي تتشكل من أبعاد متعددة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية ومتنوعة.

فالبعض يعرّف الفقر على الشكل التالي " هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الاسكان." (حداد، ١٩٩٦)

في حين عرّف تقرير التنمية الفقر في العام ١٩٩٠ "بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.... وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية" (UNDP, ١٩٩٠)

إذن التعريفات المتنوعة للفقر تتكلم عن حرمان من تحقيق الحد الأدنى للمعيشة وللفرص المتنوعة التي تتيح العيش بكرامة.

نسرّد بالتالي بعض مسببات ونتائج الفقر.

ثالثاً: بعض مؤشرات الفقر في لبنان

لا يوجد أرقام موحّدة وإحصائيات يركن لها لدراسة البطالة ومعدلاتها في لبنان، وإن وجدت فهي تبقى ناقصة لا تتميز بالطابع الوطني. فإذا ما استثنينا الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية في العام ٢٠٠٨، لا توجد إحصائيات علمية مواكبة وغير مسببة لرسم صورة عن واقع الأسر وأنشطتهم الإقتصادية، وهذا ما أكّده التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة UNDP في العام ٢٠٠٤. وكل ما يُذكر من إحصاءات ونسب تبقى في خانة التكهّنات غير العلمية ولا يجوز اعتبارها معلومات دقيقة تُعبّر عن حقيقة الواقع: فالإحصاءات الرسمية – على سبيل المثال – تُحدد نسبة البطالة في لبنان بـ ١١،٩%، في حين أن وزارة العمل تُعطي الرقم ١٦% (LCAC, ٢٠١٣). فضلاً عن أن وزير العمل نفسه يذكر بأن نسبة البطالة في لبنان قد "وصلت الى ٢٥% في نهاية العام ٢٠١٥، تحصد نسبة الشباب والشابات ٣٦% منها، في حين ان نسبة البطالة في العالم العربي أجمع، بين ١٨ و ٢٠%" (المدن، ٢٠١٦).

لكن على الرغم من غياب الأسس العلمية لقياس الفقر ومؤشراته في لبنان، فإننا نجد بعض الدراسات التي تجريها بعض المنظمات الدولية تظهر ملامح هذا الواقع. فقد حدّد البنك الدولي

^١ صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية.

خط الفقر الوطني الأدنى قياساً على القيمة المالية للفقر بـ ٢.٤ دولار، كما حدد الفقر الوطني الأعلى بـ ٤ دولار. ويعيش ٨% من اللبنانيين في فقر مدقع في حين يعتبر ٢٩% منهم فقراء (الجمال و أيشهولز، ٢٠١٦).

وفي الوقت عينه تتقارب أرقام برنامج الأمم المتحدة مع ارقام البنك الدولي لناحية الفقر في لبنان. ففي العام ٢٠٠٨ أظهرت الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية المعنونة "الفقر، النمو، وتوزيع الدخل في لبنان" (UNDP, ٢٠٠٨) بأن ٢٨.٥% من السكان في لبنان يعيشون بأقل من ٤\$ في اليوم. في حين أن ٣٠٠٠٠٠٠ من السكان يعتبرون شديدي الفقر بحيث يعيشون بأقل من ٢.٤\$ في اليوم الواحد، وهم لا يحصلون على أغلب حاجاتهم الأساسية من الطعام.

رابعاً: بعض أوجه الفقر ومسبباته في لبنان

أ- البطالة حجمها واشكالها في لبنان

تشكل البطالة واحدة من مسببات الفقر ونتائجه على السواء. سوف نعرض في الفقرات التالية حجم هذه الظاهرة، وبعض أسبابها. وفي هذا السياق يظهر لنا الجدول التالي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزي في لبنان معدلات البطالة في العام ٢٠٠٧.

الفئات العمرية	إناث	ذكور	معا
١٩-١٥	٣٧.٢	٢٤.٠	٢٦.١
٢٤-٢٠	١٨.٧	٢١.٦	٢٠.٧
٢٩-٢٥	١٢.٥	١١.٩	١٢.١
٣٤-٣٠	٧.٨	٦.٢	٦.٧
٣٩-٣٥	٤.٠	٣.٥	٣.٦
٤٤-٤٠	٥.٦	٢.٨	٣.٥
٤٩-٤٥	٤.٤	٢.٤	٢.٨
٥٤-٥٠	٠.٠	٧.٥	٦.١
٥٩-٥٥	١١.٣	٤.٥	٥.٦
٦٤-٦٠	٠.٠	٢.٣	١.٩
٦٩-٦٥	٠.٠	٥.٣	٤.٩
٧٠ وما فوق	٠.٠	٥.٢	٥.٠
معدل البطالة للفئة العمرية ١٥-٦٤ للعام ٢٠٠٧	١٠.٢	٨.٨	٩.٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي

تظهر الأرقام الواردة في النص بالمقارنة مع الأرقام الواردة في الجدول الخلل الكبير بين الإحصاءات الرسمية وبين الأرقام المتداولة التي يجري تغييرها وفق الحاجات السياسية لمستخدمها.

على الرغم من ندرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية ولبنان، وعلى الرغم من عدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أن المتوفر من الإحصاءات تعبر بشكل عام عن تفشي ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب.

بطالة الخريجين: إضافة إلى البطالة التي تطال كافة الشرائح المهنية، هناك نوع آخر من البطالة التي تتمثل في بطالة خريجي الجامعات من الشباب. وتشير النتائج التي توصلت لها الدراسة التي اجراها برنامج الأمم المتحدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية (UNDP، ٢٠٠٨)، بأن معدل بطالة المتعلمين من غير الفقراء تصل إلى نصف معدل الفقر. تشكل سوق العمل المقفل حاجزا أمام الفقير وغير الفقير على السواء. فالمفارقة تظهر في نجاح الفقير في تجاوز العقبات التي تمنعه من التعليم وفي الحصول على شهادة عالية، مع ذلك يفشل في تجاوز حاجز الوصول إلى سوق العمل، الذي تتحكم فيه اعتبارات عديدة غير الكفاءة. (UNDP، ٢٠١٠)

كشفت بيانات البنك الدولي معادلة مفادها أن نسبة البطالة تزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي، فنسبة البطالة لدى الذين لديهم مستوى تعليم جامعي ١٤%، مقارنة بـ ١٠% لدى غير المتعلمين و ٧% لدى الذين يملكون مستوى تعليم أساسي، ما يعكس حاجة السوق الى عمالة غير ماهرة (ILO, ٢٠١٦). وهذا الواقع يتجلى في زيادة نسبة المتخرجين من الجامعات اللبنانية، إذ يتخرج من الجامعات الخاصة سنوياً في لبنان ١٠ آلاف طالب، ومن الجامعة الرسمية ٦ آلاف طالب. فالسوق المحلية بحاجة نظرياً لخلق ١٦ ألف فرصة عمل على الأقل كل سنة لسدّ حاجات هؤلاء الخريجين، في حين لا يتوافر حالياً أكثر من ١٢ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً وهذا في أحسن التقديرات. ويواجه الشباب عقبات صعبة للغاية عند البحث عن عمل، إذ غالباً ما يضطرون، نظراً لقلّة خبرتهم بالعمل ونقص التعليم والتدريب، للبحث مدة أطول من المتوسط وقبول وظائف مؤقتة أو لجزء من الوقت. (LCAC، ٢٠١٣)

يعتبر عدم التخطيط من الأسباب التي تقف عائقاً أمام عمل الخريجين، إذ يؤدي عدم التنسيق الواضح لمتطلبات العمل والبرامج المعدّة لإعداد الكادرات المهنية والتقنية في الجامعات من جهة، وبين الوضع الإقتصادي المُتدهور منذ سنوات من جهة أخرى، إلى تعزيز بطالة الخريجين. ويرتب غياب السياسات الحكومية الواضحة المتعلقة بسوق العمل أعباءً أخرى على سوق الخريجين. وتعتبر الأرقام التالية عن حجم المشكلة، حيث يمثل حملة الشهادات

الجامعية ٢١.٢% من إجمالي العاطلين عن العمل، في حين يمثل ذوو المستوى التعليمي الابتدائي ٢٧.٦% منهم، وذوو المستوى التعليمي المتوسط ٢٦.٢% (LCAC، ٢٠١٣). لذلك يصبح مفهوم التربية أو التعليم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أمراً يتطلب درسه بعناية فائقة لتفادي الإختناق من كثرة الخريجين الجامعيين وعدم توافر تخصصاتهم مع متطلبات السوق.

ومن التصريحات الرسمية عن هذه الظاهرة وأثارها السلبية ما ادلى به وزير العمل السابق سجعان قزي الذي يوضح بأن "نسبة البطالة وصلت في لبنان الى ٢٥%، ٣٦% منهم في عمر الشباب و٤٧% من طلاب الجامعات". (GreenArea، ٢٠١٦) وتدفع ضالة فرص العمل المحلية لتشغيل الشباب إلى هجرتهم إلى الخارج للتفتيش عن فرص عمل ملائمة لاختصاصاتهم، وفي تقدير أولي يتبين أن "٦٧٠٠٠ من المهاجرين من الذين يغادرون لبنان سنويا من مختلف المستويات العلميّة هم بعمر الشباب". (المدن، ٢٠١٦)

صرف العمالة الخليجية: يبلغ عدد العمالة اللبنانية في دول الخليج بحسب أمين سر مجلس العمل والاستثمار اللبناني ربيع الأمين حوالي ٥٠٠ ألف عامل وموظف، ومن المتوقع أن يتراجع ذلك العدد في العام ٢٠١٦ ليلبغ ٤٠٠ ألف من دون ترحيل، وذلك بسبب انخفاض فرص التوظيف. (ذياب، ٢٠١٦)

ويشكل صرف العمال اللبنانيون من الخليج العربي، إن كان لأسباب اقتصادية أو سياسية، دوراً بارزاً في ارتفاع معدلات البطالة اللبنانية. وبسبب تفاقم تأزم الوضع الاقتصادي العالمي، وزيادة الأجور (٤٣٠٠٠) عامل سيصرفون في حال زادت الأجور بحسب (Infopro)، زيادة نسبة المتخرجين من الجامعات (تزداد البطالة مع ارتفاع المستوى العلمي)، وغياب خطة رسمية لاستيعاب الوافدين من الخارج من سلبية هذه الظاهرة (سليمان). ونورد هذه الأرقام فقط من أجل تقديم لمحة عامة عن الواقع الاقتصادي الذي يربط بين لبنان والخليج:

- تمثل بلدان الخليج الستة مصدراً لـ ٦٠ في المئة من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج.
- يشكّل السياح القادمون من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت ٣٥.٣ في المئة من إجمالي القادمين العرب إلى لبنان ونحو ١٢.٣ في المئة من إجمالي العام للقادمين.
- السياح السعوديون يمثلون ٢٥ في المئة من إجمالي إنفاق السياح في لبنان.

- السياح من الإمارات وقطر والكويت والبحرين، يستحوذون على ٢٠ في المئة من الإنفاق السياحي في لبنان.
- الفنادق والشقق المفروشة في لبنان استقطبت في العام ٢٠١١ نحو ٨١٣٦١ نزياً من السعودية، أي ما يمثل نحو ١١ في المئة من إجمالي النزلاء وباستثناء اللبنانيين، فإن السعوديين شكّلوا في العام ٢٠١١ معظم النزلاء المتكررين للفنادق والشقق المفروشة.
- الاستثمارات المباشرة من رعايا البلدان الخليجية تمثل ما بين ٧٥ و ٨٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في لبنان.
- إن ما بين ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من الطلب على القطاع العقاري في لبنان مصدره خارجي، وثمة حصة أساسية منه متأتية من اللبنانيين العاملين في بلدان الخليج ومن الخليجيين أنفسهم.
- بلغت قيمة الصادرات اللبنانية إلى بلدان الخليج في العام ٢٠١١ ما نسبته نحو ٢٠ في المئة من إجمالي الصادرات.
- إن اللبنانيين العاملين في بلدان الخليج يستحوذون على حصة أساسية ومهمة من إجمالي المودعين غير المقيمين في المصارف اللبنانية. (غانم، ٢٠١٢)

الأزمة السورية والبطالة: أشار العديد من الاقتصاديين اللبنانيين بأن النزوح السوري الذي نتج عن اندلاع الأزمة السورية في العام ٢٠١١ أثقل على لبنان إقتصادياً، نظراً لما تمثله هذه الكتلة البشرية من استهلاك للبنية التحتية ولمنافسة القوى العاملة السورية للعمال اللبنانيين على فرص العمل. فقد اعتبر حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة خلال حديث تلفزيوني على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن في شهر تشرين الأول ٢٠١٤، بأن "عبء النازحين/ات السوريين/ات أدى إلى انخفاض معدلات النمو للاقتصاد اللبناني" (LKDG، ٢٠١٦). وفي السياق عينه أشار وزير العمل السابق سجعان قزي إلى ذلك بقوله أن "هناك ٣٤٦ ألف شاب لبناني خرجوا من سوق العمل الى البطالة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بسبب تداعيات النزوح السوري الى لبنان. (المدن، ٢٠١٦)

في المقابل هناك رأي آخر يعتبر بأن تعثر الحكومات في إدارة أزمات البلد الاقتصادية يعود إلى النزوح السوري هو أمر في غاية الإستخفاف بالمشاكل البنوية التي تعترى الاقتصاد اللبناني. يعتبر بعض الاقتصاديين متبني وجهة النظر هذه، بأن تأثير اليد العاملة الأجنبية على معدل البطالة اللبنانية ليس كبيراً، "كونها تقوم أو تشغل وظائف "يستحي منها اللبناني"، وبالتالي لا تؤثر على بطالة اللبناني، خاصة على فئة الخريجين الجامعيين. ويضيف أصحاب

هذه النظرية بأنه إذا ما توقفت اليد العاملة الأجنبية عن العمل فذلك سيؤدي حتماً إلى ارتفاع حاد في الأسعار دون أن تستطيع أن توظف اللبناني فيها." (LCAC، ٢٠١٣)

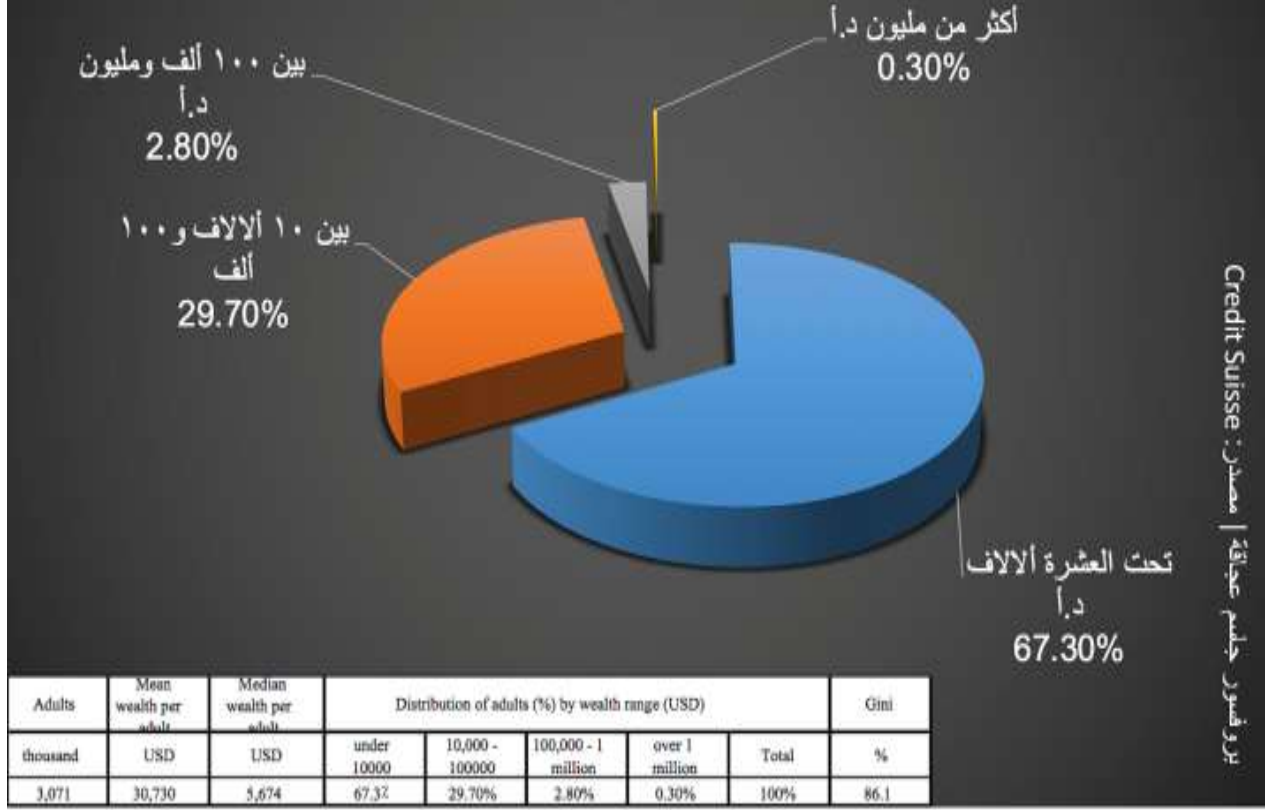
أما مشكلة البطالة في لبنان تعود إلى أسباب بينية وسابقة لاندلاع الحرب في سوريا. فعمليات الصرف الجماعي هي مسألة قديمة وامتدادية، مرتبطة بالازمات الاقتصادية التي يشهدها لبنان بشكل دوري. (LKDG، ٢٠١٦)

وفي إشارة إلى أسبقية الفقر وأزماته على الأزمة السورية، قدّمت دائرة الإحصاء المركزي في لبنان في تقريرها الصادر في العام ٢٠١٥ معلومات "عن أن الفقر يعود إلى ما قبل العام ٢٠١١، أي قبل نزوح السوريين إلى لبنان." (UNDP، ٢٠٠٨)

ب- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية

تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١% من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة. بات معروفاً أن الخلل في العدالة الاجتماعية في لبنان أمراً واقعاً، فقد أظهرت دراسة أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت، في العام ٢٠٠٨، أن هناك ٢٨% من الشعب يعيشون في الفقر. وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم ١٧٠ ألف عائلة من الطبقة الوسطى انتقلت إلى الطبقة الفقيرة (وفق تقرير البنك الدولي ٢٠١٣)، في حين يرى بعض الخبراء الإقتصاديون بأن هذا الرقم يُصبح فوق ٣٠%. (عجاقة، ٢٠١٧)

نسبة الشعب اللبناني الذين يمتلكون الثروة المُشار إليها



أظهرت الدراسة الشاملة التي أعدها مصرف الاعتماد السويسري (Credit Suisse) في العام ٢٠١٦ عن واقع توزيع الثروات (انظر الرسم البياني أعلاه)، ان ثروة لبنان تبلغ ٩٤ مليار دولار أميركي موزعة على ٤.٤٤٢ مليون شخص، ولكن بشكل غير متوازن. فوق التقرير، فان ٩٢١٣ شخصاً يمتلكون ٤٨٪ من الثروة الوطنية اللبنانية (أو ما يوازي ٤٥ مليار دولار أميركي). وهذا يعني أن نسبة ٠.٣٪ من الشعب اللبناني تمتلك نحو ٥٠٪ من ثرواته. (عجاقة، ٢٠١٧)

ج- الفساد والبيروقراطية

من ناحية أخرى، فان تفاقم البيروقراطية والفساد ساهم في تآزيم حالة الفقر والفقراء. فتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وعدم الانتظام الإداري المتقل بموروثات البيروقراطية التي تؤدي الى تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، كلها صيرورات تعقد حياة الفقراء. فقد كشف المؤشر «أن الفساد الممنهج وأوجه انعدام المساواة

الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي يؤدي إلى خيبة أمل الشعوب في المؤسسات السياسية، ويوفر أرضاً خصبة لصعود قيادات سياسية شعبية.

ويفيدنا خوزيه أوجاز، رئيس منظمة الشفافية الدولية بأن الناس في بلدان عديدة «يعانون من الحرمان من الاحتياجات الأساسية وينامون جوعى كل ليلة بسبب الفساد. في الوقت نفسه، يتمتع النافذون والفاقدون بحياة منعمة مع إفلاتهم من العقاب". (Tranceparency, ٢٠١٦)

أما على صعيد المؤشرات الدالة على واقع لبنان فيما يتعلّق بالفساد، فقد أظهر مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٦، الذي قاس مؤشرات الفساد في ١٧٦ دولة، بأن ٦٧% من هذه الدول، احرزت أقل من ٥٠ نقطة على مقياس يتراوح من صفر (أي مستوى عال من الفساد المدرك) إلى ١٠٠ (نظيف من الفساد المدرك). وقد حاز لبنان على درجة ٢٨/١٠٠، محتفظاً على مستوى متدني للنزاهة، كما تراجعت مرتبته إلى المرتبة ١٢٣ كم أصل ١٦٨ في العام الماضي. (الشفافية، ٢٠١٧)

وفي اقتراحات قدّمت في تقرير الشفافية، تطرق المؤشر إلى اقتراح العديد من الطرق والأهداف في سبيل مكافحة الفساد، وتضمنت تلك الطرق: إجراء إصلاحات تزيل اختلال الثروة والسلطة، ومحاسبة أصحاب المناصب الفاسدين، وفرض عقوبات على المتواطئين في نقل الأموال المهرّبة عبر الحدود، وإيقاف حالة الإفلات من العقاب، وتمكين المواطن من امتلاك رأياً فعالاً على القرارات المؤثرة في حياته، وأكد المؤشر أن الإصلاحات التكنوقراطية الجزئية، مثل وضع تشريعات، غير كافية وحدها لمكافحة الفساد. (العالمية، ٢٠١٦)

خامساً: الحكومات اللبنانية والتصدّي لظاهرة الفقر في لبنان

في محاولة منها للتصدّي لظاهرة الفقر، قامت الدولة اللبنانية بإطلاق البرنامج الوطني الطارئ الموجه للحد من الفقر. يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع بتوسيع نطاق تغطية البرنامج وتعزيز حزمة المساعدات الاجتماعية التي يقدمها إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وإلى جميع الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع. ويتألف المشروع من ثلاثة مكونات: يهدف المكون الأول (وهو تطبيق هدف البرنامج الوطني الطارئ الموجه للحد من الفقر)، الى ضمان وجود تطبيق وتنفيذ يتسمان بالفاعلية والكفاءة للبرنامج، من خلال هياكله في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء، حتى يتمكن من توسيع نطاق التغطية وتعزيز المساعدة الاجتماعية للأسر اللبنانية التي تعاني الفقر المدقع، وهؤلاء المتأثرين بالأزمة السورية. أما المكون الثاني، وهو توفير المساعدة الاجتماعية، فيقدم

حزمة من مزايا المساعدات الاجتماعية لـ ٣٥٠ ألف أسرة لبنانية تقريباً تعاني الفقر المدقع، ومن تأثروا بالأزمة السورية لفترة امتدت لثلاث سنوات. والمكون الثالث هو فريق العمليات الائتمانية المسؤول عن تنفيذ التوريدات والوظائف المالية للمشروع، وهو يعمل عن قرب مع الفرق التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء، والذين ينفذون أنشطة البرنامج. (الدولي، ٢٠١٧)

سادساً: خلاصة وملاحظة

تبذل الحكومات اللبنانية المتتالية جهوداً حثيثة للحد من ظاهرة الفقر في تجلياتها العديدة، وتعتمد برامج متنوعة للحد من الآفة. وفي مثال على هذه المحاولات "مشروع البرنامج الوطني الطارئ الموجه للحد من الفقر"^٢ فضلاً عن مشروع "إزالة الفقر والعوز المدقع في لبنان" (أفعال)، وهو اقتراح قانون يرمي إلى تقديم مساعدات نقدية تهدف إلى تعليم الأطفال... ويعتبر برنامج أفعال استكمالاً للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الذي بدأ تنفيذه عام ٢٠٠٩، والمعروف بإسم "حلا".^٣

تظهر المقاربات الاقتصادية المعتمدة للحد من هذه الظاهرة بقاءها ضمن خانة معالجات النتائج وليس ضمن التفتيش عن الأسباب البنيوية التي تولد الفقر وتفاقمه. لعل - مكافحة الفساد وإعادة توزيع الثروة ورسم سياسيات اقتصادية تلحظ بناء قطاعات إنتاجية تقوم على تشغيل كافة الشرائح المهنية المتعلمة وغير المتعلمة - تكون علاجاً لهذه الظاهرة المتفاقمة مع تداعيات أزمة النزوح السوري.

اعداد: د. هلا عواضة

Works Cited

- . International Organization of Labor. ILO. (2016). الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: ٢٠١٦ اتجاهات الشباب.
- . Retrieved June 20, 2017, from العمل عن عاقل هو لبنان في ثلاثة في واحد من كل ثلاثة في لبنان هو عاقل عن العمل (2013, October 22). LCAC. شاب واحد من كل ثلاثة في لبنان هو عاقل عن العمل
- Lebanese Center for Active Citizenship: <https://lcaclebanon.com/2013/10/22/unemployment/>

^٢ يتمثل الهدف الإنمائي لمشروع البرنامج الوطني الطارئ الموجه للحد من الفقر في لبنان لتوسيع نطاق تغطية البرنامج وتعزيز حزمة المساعدات الاجتماعية التي يقدمها إلى أولئك اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وجميع الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع.

^٣ يقدم هذا البرنامج الخدمات التربوية والصحية المجانية لأكثر من ١٢٥ ألف لبناني خلال استخدام أهم وأحدث التقنيات لاستهداف الفقراء، بالإضافة إلى إستفادة أكثر من ٣٠ ألف مواطناً لبنانياً من بطاقة إلكترونية لتغطية حاجاتهم الغذائية الأساسية. كما يسعى البرنامج إلى تمكين العائلات الأكثر فقراً للخروج من حلقة الفقر".

استغلالاً : أزمة النزوح في لبنان بالارقام والوقائع (2016). LKDG. بوابة لبنان للتنمية والمعرفة ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي Retrieved June 20, 2017, from <http://lkdg.org/ar/node/15740>

GreenArea. (2016, April 20) نسبة البطالة في لبنان وصلت الى 25% و 47% منهم طلاب جامعات Retrieved June 20, 2017, from Green area: <http://greenarea.me/ar/129783/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%89-25-%D9%8847-%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%B7/>

UNDP. (2010). الفقر والنمو وتوزيع وتوزيع الدخل في لبنان. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجمال س, & ,أيشهولز ر. (2016). الفقر والحماية الاجتماعية في لبنان. بيروت :معهد الدراسات في الجامعة الأميركية.

الجمال ر. ا. (2016). نيسان. (الفقر والحماية الاجتماعية في لبنان. AUB Policy Institute .

الدولي م. ا. (2017). لبنان-مشروع البرنامج الوطني الطارئ الموجه للحد من الفقر Retrieved from البنك الدولي /المشاريع والعمليات <http://projects.albankaldawli.org/P149242?lang=ar>

الشفافية (ا. ا. 2017). كانون الثاني Retrieved (حزيران The Lebanese Transparency Association/ LTA: <http://www.transparency-lebanon.org/En/NewsDetails/39/19>

العالمية م. ا. (2016). منظمة الشفافية العالمية.

المدن (11 4 2016). قزي :نسبة البطالة العربية ستكون 38% عام 2020 جريدة المدن الإلكترونية.

حداد ا. (1996). الفقر في لبنان. الأسكوا.

حداد ا. (1996). الفقر في لبنان. بيروت :الأسكوا.

ذياب ر. (2016). الأمين :العمالة اللبنانية في الخليج ستتقلص بمعدل 100 ألف الحياة.

سليمان و. أ. (n.d.). أزمة البطالة في لبنان هي أزمة مُرمنة ناتجة عن غياب سياسات حكومية واضحة Retrieved from صدی البلد : <http://www.saidaonline.com/newsapp.php?go=fullnews&newsid=45122>

عجاقة ج. (16 1 2017). لبنان متقدم في اللادالة الاجتماعية Retrieved (حزيران from 6, 2017, <http://www.almodon.com/economy/2017/1/16/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

عطالله ب. (2015). نيسان. (4 ستة ملايين نسمة في لبنان نصفهم "محتاجون 61" في المئة نسبة ارتفاع أعداد الفقراء ...والخير لقدام . "النهار.

غانم ب. أ. (2012). تشرين الثاني. (متى يعود لبنان إلى الخليج. الاقتصاد والعمال اللبنانية.

UN. (2017). Retrieved may 10, 2017, from <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml> : 2010

Le Borgne, E., & Jacobs, T. J. (2016). *Lebanon - Promoting poverty reduction and shared prosperity: systematic country diagnostic*. Washington, D.C.: World Bank Group.

Transparency International (2016). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016*. Global Coalition against Corruption.

UNDP. (1990). *HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1990*. Oxford University Press.

UNDP. (2008). *Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon*. United Nations Development Programme.